

1- مرحلة تبعية تونس لحاكم الجزائر 1574-1591م

ما إن أصبحت تونس اىالة عثمانية 1574، حتى ألحقها سنان باشا في بداية الامر في تنظيم وتسيير شؤونها بإيالة الجزائر يسيرها باسمه إداريا حاكم مدني يحمل لقب" الباشا أو الداى " يعينه السلطان لمدة وجيزة حتى لا يستأثر بالايالة لنفسه ، كما استحدث لها ديوانا يتكون من ضباط سامين من البولكباشية ، كما أشرك فيها بعض من أعيان البلاد وترك حوالي 4000 جندي انكشاري مهمتهم حماية البلاد التونسية من الأخطار الخارجية وقرار السلم والأمن الداخلي ، حيث عين على كل 100 جندي ضابط يلقب بالداى ، ويرأس كل هؤلاء الجند ضابط سامي برتبة آغا أما جباية الضرائب فيكلف بها الباي وفي هذا الخصوص ما يؤكد ابن أبي الضياف في كتابه " إتحاف أهل الزمان" إذ يقول : " ولما استقر قدمه بالحاضرة "رتب سنان باشا قوانين يرجع إليها باعتبار الوقت والحال في الأمور الضرورية وأبقى دارا من الينجيرية عددها أربعة آلاف مقاتل ... وجعل كل مائة منهم أميرا يسمى الداى وجعل أمير لواء لضبط أوطان المملكة واستخلاص جبايتها ويسمى الباي مرادف لأمير . وهذا ما يبين بأن سنان باشا قبل أن يغادر تونس نهائيا ، قد أرسى بها جملة من المؤسسات السياسية والعسكرية والقضائية والرموز السياسية التي تؤمن كلها تبعية الايالة للباب العالي ، ومن تلك الرموز التبعية آنذاك في الدعاء للسلطان العثماني في خطبة صلاة الجمعة وضرب السكة باسم السلطان ورفع الراية العثمانية.

فترة حكم الدايات :1591-1628

استمر هذا النوع من الإدارة العثمانية المرتبطة بالجزائر إلى غاية يوم الجمعة 18 أكتوبر 1591 وفي هذا يقول المؤرخ التونسي أحمد بن أبي الضياف:.. واستمر هذا الترتيب بتونس على حالتها المطمئنة إلى أن فتك الجند بكبار الديوان وتعرف بـ" واقعة البولكباشية .."، بإيعاز من الضباط الصغار الملقبين بالدايات . وبذلك عينت أحد قادتها حاكما على تونس بلقب "الداى". وبذلك أنهت كل ارتباط إداري مع حكومة الجزائر.

ومن أشهر أعمال بعض الدايات نذكر أن في عهد يوسف داى 1610- 1637م ، فقد بنى جامع ومدرسة اليوسفية واسترجع جربة من طرابلس عام 1613م وتشجيع التجار الأوربيين في البلاد كما تم رسم الحدود مع الجزائر بموجب معاهدة 1614م ، حيث تنقل وفد من تونس الى الجزائر يرأسه سليمان باشا ممثل حاكم تونس مع مجموعة من علماء المالكية ، وتم الاتفاق على تحديد المجال الجغرافي وهي كالتالي : جبال الحافة وقلوب النيران والكرش ووادي مالمق ووادي سراط حدا فاصلا بين الايالتين فما هو شرقيه يكون لوجق تونس وما هو بغربيه يكون لوجق الجزائر، وهذا في عهد حسن باي قسنطينة(1608-1622).

وفي عام 1625م اشتد الخلاف الحدودي بعد اجتياح العسكر التونسيين غرب واد سراط، من طرف القائد مراد قورصو. أثار هذا التصرف استنكار ديوان الجزائر واعتبر خرقا للاتفاق الماضي. اثر هذا الاجتياح التونسي لما وراء واد سراط ومن اسبابها

- عدم وجود معالم حدودي واضحة بين البلدين.
- تمدد بعض القبائل الشرق الجائري في عمق التراب التونسي.
- التحريصات المتكررة لبايات تونس للقبائل الحدودي من اجل اثار الفوضى والقلاقل في بايلك الشرق القسنطيني.
- الإغراءات المستمرة من الشيخ ثابت بن شنوف بخيرات تونس للجزائريين من اجل مهاجمة تونس انتقاما من حاكم تونس وخدم مصالحه الخاصة.
- عدم تقبل حكام الجزائر باستقلالية وانفصال تونس عن سلطتهم (بعد حادثة البلولكباشية)، وبالتالي ضياع الكثير من الاموال الضريبية و الهدايا المختلفة.
- عل اثر ذلك جهز الباشا حسين (1626-1634) حملة عسكرية برية تمكنت من إلحاق الهزيمة بالجيش التونسي في معركة السطارة قرب مدينة الكاف في 17ماي 1628م وبحملة موازية بحرية هاجم فيها الاسطول الجزائري ميناء حلق الواد فاحرقت المراكب والسفن التونسية، وكان من اسباب الهزيمة بان اعلنت قبيلة اولاد سعيد وقبائل اخرى تونسية انحيازها الى الجزائريين مما ادى الى تفرق الجيش التونسي ، وأجبرت على إثره الحكومة التونسية (يوسف داي) على إبرام اتفاق جديد لضبط الحدود بتاريخ 6جويلية 1628، ونص على ما يلي:

- يبقى مجرى واد سراط هو الحد الفاصل بين البلدين في المناطق الجنوبية .
- يقوم التونسيون بتهديم المراكز العسكرية التي أسسوها في المناطق المتنازع عنها
- يتواصل تحديد الحدود بين البلدين من وادي ملاق الى الكرش -قلوب النيران -راس الجبل الحافة ثم إلى البحر.
- الذين يعبرون الحدود من أي البلدين ،لا يتم الاعلان عنهم من طرف الدولة ويعتبرون متخمين عن بلدهم و يعود أمرهم من اختصاص البلد الذي اختاروه .
- وبعد هذه المعركة الحاسمة بفترة وجيزة كانت نهاية فترة حكم الدايات وبداية حكم الأسرة المرادية في تونس.